جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي بعنوان

أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري.

Les méthodes de financement des petites et moyennes entreprises.

Etude pratique sur l'expérience de la banque albarraka algérienne.

إعداد الطالبة:

سمية لوكريز

إشراف

الدكتور رسلان خضور

2008م – 1428هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت
وإليه أنيب"

سورة هود -الآية 88

الإهداء

إلـــى من صنعـــتني وصنـــعت نجاحي ، إلى ســـــر وجـــــودي.

أمـــــــي

إلـــــــــــى من أعـــــــترف بجميله والتمـــــــس رضاه.

أبـي

إلى من قاسموني أفراحي وأتراحي، إلى من أرى نفسي فيهم .

إخوتي

إلى من يشقى في نعيم العلم بعقله.

زملائي

إلى بدعة الفاطر و روعة الصانع القادر.

الجزائر

إلى من اختارتها الأقدار أن تكون بلدي الثاني،بلد الأبجدية.

سورية

إلى كل من أحبني و أحببته في الله.

أهـــــــدي

حصادي جهدي وثمرة عملي .

كلمة شكر

ربـــــي أوزعني أن أشكـــــر نعمتـــــك التـــــي أنعمت علي وعلى مـــــا منـنـت بـه علي من توفيق وسداد وما منحتني من صحة وعافية لإتمام هذا العمل المتواضع.

عظيم شكري ووافر امتناني:

إلى الدكتور المشرف: رسلان خضور الذي رسم الطريق لهذا البحث و قدم العون و أسدى النصيحة فكانت الرسالة و صح التفكير.

إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين بذلوا جهدا و وفروا وقتا ونصحوا قولا.

إلى كل من أحسن إلينا بعلمه فكان مناطا لآمالنا وطموحاتنا وسر بلوغنا ما نحن عليه.

إلى كل من شجعني و شد من أزري و لو بكلمة طيبة.

إليكم الفضل الكبير الذي يعجز الوفاء به أي شكر أو تقدير

الباحثة

Université de damas.

Faculté de l'économie.

Département de l'économie.

Thèse pour l'obtention du diplôme de magistère en économie financier et monétaire

Thème

Les méthodes de financement des petites et moyennes entreprises.

Etude pratique sur l'expérience d e la banque albarraka algérienne.

Présenté par:

Soumia loukriz

Directeur de recherche:

Dr. Raslan khadour

2008 - 1428

المقدمة:

إن المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي عموما والجزائري خصوصا تتسم بالتوجه نحو اقتصاد السوق،وأمام قلة الموارد التمويلية و صعوبة تحصيلها بسبب المنافسة الشديدة ،وما تشهده الشركات من إعادة هندسة نظم الإنتاج ، وتوزيع للمراحل، تم استحداث وظائف وغياب وظائف وبالتالي زادت حدة البطالة. في خضم هذا المناخ الجديد بدأت الدول تبحث عن البديل والذي وجدته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فسبقت بعض الدول إلى هذا النوع وتأخرت أخرى – من بينها الجزائر – غير أن هناك اتفاقا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحرك التنمية الاقتصادية وتمتص البطالة. لذلك ازداد اهتمام الحكومات والباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعترافا بدورها الحيوي والأساسي لاسيما في التنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من استراتيجيات وسياسات وإجراءات يتم اتخاذها لتأمين هذا الدور، ولم ينحصر ذلك في الدول المتطورة بل تعدى إلى الدول النامية ومن بينها الجزائر، هذه الأخيرة التي تبحث عن الصيغ الاقتصادية والقانونية المناسبة لتفعيل وتنشيط دور هذه المؤسسات حتى تتمكن من أن تلعب الدور المنوط بها كأداة مناسبة لتحقيق البرامج التنموية .

ومن أهم السياسات الملائمة لتطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحتواء الكثير من المشكلات خاصة البطالة، قضية تمويلها إذ يعد التمويل المدخل الأساسي لتحفيز هذا النوع من الاستثمارات، فهو يمثل شريان الحياة لأي استثمار في مختلف مراحله: التكوين والإنشاء ، مباشرة الأنشطة الجارية و مواجهة النمو والتوسع المستقبلي. وبناء عليه فإن الأمر يستدعي البحث عن صيغ و أساليب تمويل جديدة وتطوير التقليدية منها مع إيجاد مصادر تمويل متنوعة تتناسب مع طبيعة وخصائص ودور هذه المشروعات. وانطلاقا من أن الشريعة الإسلامية عملت على تنظيم كل جوانب الحياة، فقد احتلت المعاملات الاقتصادية حيزا كبيرا في ذلك واستطاع الاقتصاد الإسلامي تقديم أساليب وصيغ جديدة لها بعض المميزات التي تجعلها مستوفية لمعايير التمويل السليم لمختلف المشروعات بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية البحث من خلال توقيته إذ تتزامن الدراسة مع تحولات اقتصادية مختلفة على جميع الأصعدة ، حيث:

1- جاء البحث في وقت يشهد فيه العالم انفتاحا شديدا وتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية تجسدت من خلال العولمة بمختلف أبعادها، هذه الظاهرة التي فرضت نفسها على كل الدول ومنها الجزائر خاصة التي تتجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق الشراكة والانضمام إلى الإتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للتجارة .

2- جاء البحث متزامنا مع محاولة إدماج مختلف رؤوس الأموال وتعبئتها في الدورة الاقتصادية ومحاولة المحافظة على استمرارها داخل الدورة ونموها .
3- جاء متزامنا مع محاولة الكثير من الدول تطبيق إعادة هيكلة القطاع العام وخصخصته وهذا ما يحدث في الجزائر حاليا .
4- جاءت الدراسة متزامنة مع إعطاء القطاع الخاص حيزا مهما في الاقتصاد بداية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة إدماجه في عملية التنمية ووضع إستراتيجية لنموه واستمراره.
5- جاءت الدراسة في الوقت الذي بدأت فيه الدول النامية ومن بينها الجزائر تتجه نحو إصلاح المنظومة المصرفية والتخلي عن التخصص في التمويل و شيوع مفهوم البنوك الشاملة والإسلامية خاصة ، هذه الأخيرة التي اتسع عدد فروعها في مختلف دول العالم .

أسباب اختيار الموضوع :

إلى جانب أهمية الموضوع توجد مجموعة من الأسباب أدت إلى جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها محور مشكلة موضوع البحث، والتي تتمثل في :

1- الموضوع يكتسي أهمية في إظهار تصور سليم لعملية التنمية و العوائق التي تعترضها .
2- لما للموارد المتاحة من أهمية في عملية التنمية ، إلا أن هذه الموارد إما كامنة أو معطلة أو عاملة خارج الدورة الاقتصادية النظامية ومنه حدوث خلل على مستوى الأداء الاقتصادي.
3- لما تعانيه اقتصاديات الدول النامية – عامة – والجزائر – خاصة – من غزارة في المورد البشري من جهة و ارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى و ما ينتج عن ذلك من ارتفاع معدل الفقر وانخفاض في مستوى المعيشة.
4- لما تشهده المنظومات المصرفية العالمية منها والمحلية من توجه نحو أساليب وصيغ التمويل الإسلامية و معرفة مدى ملائمة وتكيف هذه الصيغ مع مختلف المشروعات التي تبدي حاجة للموارد المالية .

مشكلة البحث :

إن مشكلة البحث تنبع من مدى أهمية الموضوع ، وقد ساعدت الأسباب التي جئنا على ذكرها سابقا على بلورة تلك المشكلة من خلال السؤال الجوهري التالي :

هل استطاعت الجزائر أن تحقق تنوعا فعليا في الأساليب التمويلية المطروحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها تملك تصورا ملائما لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ و ما هو الحيز الذي تحتله صيغ التمويل الإسلامية في ذلك؟

ينضوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية و هي :

1- ما هي حقيقة المشكلة التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وكيف يمكن تجاوزها ؟

2- من خلال استعراض مختلف الأساليب التمويلية، ما هو الأسلوب الذي أثبت نجاحه في إشباع الحاجة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

وينطلق تحليلنا من الفرضيات التالية :

1- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها على التمويل الذاتي عن طريق الاستعانة بالعائلة و الأصدقاء، غير أنه بمجرد أن تلوح فرصة التوسع و النمو تظهر إشكالية إيجاد الموارد الملائمة لذلك، خاصة فيما يتعلق بتكلفة هذه الموارد التي قد تؤدي إلى عرقلة نشاط هذه المؤسسات ومنه قد لا تتمكن هذه المشروعات من توفير الموارد المالية الكافية والمستمرة إما لعدم وجود التقنيات التمويلية الملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو أن هذه الأخيرة لا تستطيع توفير الكفالات والضمانات الواجب تقديمها مقابل الأموال الممنوحة خاصة إذا تعلق الأمر بالقروض البنكية.
2- جاءت صيغ التمويل الإسلامية بمثابة المكمل والبديل أحيانا عن صيغ التمويل التقليدية (القروض البنكية خاصة) وذلك لتمتعها بخصائص قد تكون أكثر ملائمة لطبيعة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وتماشيا مع المعتقدات الدينية للكثير من أصحاب هذه المشروعات .
3- لقد أدركت الجزائر أهمية النسيج المؤسساتي الذي تحتل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا مهما متأخرة ، لذلك فهي تحاول إيجاد الإستراتيجيات و الأساليب الملائمة لهذا النوع من المؤسسات . ومنه فالتجربة الجزائرية قد يعترضها الكثير من المعوقات والمشاكل خاصة إذا تعلق الأمر بتوفير موارد مالية لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن دراسة الجدوى والإجراءات الإدارية المعقدة.

الأهداف المرجوة :

يمكن إجمال الأهداف المرجوة من تناول المشكلة - سابقة الذكر- بالتحليل فيما يلي:

1- تحديد أولوية تحريك مختلف الموارد المالية المتاحة المعطلة أو الخارجة عن الدورة النظامية من أجل تفعيل الدور المناط بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
2- تحديد أهمية تنويع صيغ وأساليب التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتستطيع تجاوز الصعوبات التمويلية التي تكون أكثر ملائمة لطبيعة دور وخصائص هذه المؤسسات وإدراك مدى تميز أساليب التمويل الإسلامية من غيرها.
3- التوصل إلى تشخيص مختلف أعراض المشكلة التمويلية التي تعرقل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة كي تستطيع هذه المؤسسات أن تحقق التنمية الاقتصادية المرجوة.

المنهج المتبع :

لقد تم الاعتماد على مناهج البحث العلمي المختلفة بهدف إثبات صحة أو خطأ الفرضيات التي انطلقنا منها للوصول في النهاية إلى الأهداف المرجوة من دراسة هذه الإشكالية .

ولقد غلب على الرسالة المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف تحليل وتعليل مجموع البيانات والمعطيات الكمية والكيفية ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى جانب منهج دراسة الحالة الذي يظهر اعتماده واضحا في الفصل الرابع من خلال اتخاذ ظاهرة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ــ بصفة عامة ــ وبنك البركة الجزائري ــ بصفة خاصة ــ حالة لموضوع الدراسة ومحاولة إدخال المنهج المقارن في كثير من النقاط سواء باستخراج مدى التشابه والاختلاف الموجود بين النظرية و التطبيق،أو في إطار المقارنة بين الحالات العملية المختلفة التي تم تناولها سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة من أجل الوصول إلى مدى إمكانية استفادة الجزائر من تجارب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف هذه الدول.

أما في إطار دراسة السلوك التاريخي لظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر ــ خاصة ــ لجأنا إلى المنهج التاريخي الذي يعد الأنسب في ذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى صعوبة الفصل في المناهج المعتمدة إلى جانب تعدد التصنيفات المتخذة في إطار تحديد أنواع هذه المناهج فعلى سبيل المثال يرى بعضهم أن منهج دراسة حالة هو نوع خاص من المنهج الوصفي في حين يرى البعض الآخر أنه منهج قائم بحد ذاته.

أما عن أدوات الدراسة فقد غلب عليها الأدوات المكتبية و المتمثلة في :الكتب ، الدوريات، المقالات التقارير والملتقيات إلى جانب محاولة تحصيل المعطيات عن طريق الإنترنت .

كما تطلبت منا الإشكالية القيام بزيارات ميدانية لبنك البركة الجزائري في الجزائر العاصمة وتم اغتنام الفرصة لتحصيل بيانات أكثر من خلال الزيارة الميدانية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد مصب ومصدر كل المعلومات والتقارير الرسمية حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عدة زوايا، وذلك حسب الخصوصية النسبية لكل بيئة من هذه البيئات و طبيعة تجليات مشكلة التمويل فيها .وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي بحثت في موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشكلة تمويلها بشكل خاص وتشمل هذه الدراسات ؛ دراسات تم إجراؤها في دول نامية و أخرى متطورة .

1- جميل بشارات ،هيا،**التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة**، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،

جامعة اليرموك، الأردن، 2007[*]: هدفت الدراسة إلى إبراز دور المصارف والمؤسسات الإسلامية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة واتخاذ البنك الإسلامي الأردني كحالة للدراسة وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في الواقع العملي الأردني لا تلعب الدور المنوط بها كونها لا تطبق الصيغ الإسلامية المختلفة بل تحصر نشاطها في المرابحة للآمر بالشراء.

2- زموري، مونية، **تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير غير منشورة في النقود، المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2005-2006: ولقد تناولت الدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ورغم النجاح المحقق عن طريق الوكالة إلا أن عدد الملفات التي لا تتحقق على أرض الواقع أكبر بكثير من تلك التي تم انجازها مما يجعل نشاط الوكالة بعيدا عن تطلعات صغار المستثمرين

3- قريشي، يوسف،**سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2005: حاولت الدراسة التوصل إلى الخصائص العامة المحددة لسياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال دراسة مميزات السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتركيبة هياكلها التمويلية واستخراج مدى التشابه والتباين مع مثيلاتها في بيئات اقتصادية مختلفة وكيف تفسر نظريات التمويل الحديثة هذه الهياكل للخروج في نهاية الدراسة بمقومات الإصلاح المالي و البنكي التي تتناسب مع هذه الهياكل.

4- لخلف، عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها : دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2003-2004: رغم أن الدراسة لا تتعلق مباشرة بمشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،إلا أنها تناولت في بعض أجزائها أهمية دعمها عن طريق تلبية احتياجاتها المالية وهذا في إطار الهدف العام للدراسة المتمثل في مدى إمكانية أن تلعب منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الدور الاقتصادي الحقيقي في ظل المتغيرات العالمية خاصة في إطار السياسة الخاصة بالمعاملة التفضيلية والحوافز والتسهيلات الممنوحة.

5- سليمان، عزام، **المشكلات التمويلية للمشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سورية، 2004:

[*] تم طبع الرسالة على شكل كتاب لدار النفائس بالأردن ولقد تم الاعتماد على الكتاب.

تناولت الدراسة بالتحليل مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب عرض أساليب التمويل المختلفة وسلبيات كل أسلوب، مع إدراج تجارب دول مختلفة في ميدان دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها تجربة القطر السوري.

6- Al Mahmoud Al omar Radwan, ***Le comportement des PMEs francaises et le development international Motivations,Risques et Strategies: le cas des PME-PMI de Basse Normandie***,Thèse de doctorat,Université de CAEN,France,1994.

تناولت الدراسة سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية ومدى تأثير أسباب التطورات الدولية التي يشهدها الاقتصاد الفرنسي وما يفرضه من مخاطر، وتهدف الدراسة إلى محاولة تحقيق أكبر فائدة من التطور الدولي واجتناب سلبياته التي تؤثر في سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إيجاد إستراتيجيات تحقق ذلك ،متخذة الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منخفضات النورمندي الفرنسي كحالة .

إلى جانب بعض الدراسات العالمية [1] التي نذكر من بينها:

1- دراسة جاياراتن وولكن Jith Jayaratne and John Wolken في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999 تحت عنوان "دور البنوك الصغيرة في تمويل قطاع الأعمال الصغيرة " والتي تهدف إلى التعرف على دور البنوك الصغيرة التي تقل موجوداتها عن 300 مليون دولار في تمويل الأعمال الصغيرة و توصلت الدراسة إلى أن البنوك الصغيرة تهتم بتمويل الأعمال الصغيرة لكن كلما زاد حجم موجوداتها قل اهتمامها في ذلك.

2- دراسة ألن برجر وغريغوري أدل Berger and Udell في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 من قبل جامعة Indina university تحت عنوان "تأثير هيكلة رأس المال في قرار تمويل المشروعات الصغيرة " و هدفت الدراسة إلى فحص هيكل رأس المال المشروعات الصغيرة ومعرفة مدى ارتباط اختلاف هذه الهيكلة باختلاف حجم المشروعات وعمرها الإنتاجي.ولقد اهتمت الدراسة بدور القطاعين الماليين الخاص و العام في تمويل المشروعات وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع المالي الخاص يهتم أكثر بالمشروعات الصغيرة بينما يهتم القطاع العام بالمشروعات الكبيرة.

3- دراسة جودي مارجولس Judy Margolis في كندا عام 1997 تحت عنوان "دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة في كندا" وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي

---

[1] أبو الرب،نور الدين (و آخرون)،"**الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية : الحاجات المالية، الصعوبات و المصادرالمتاحة**"، **مجلة دراسات**، المجلد 31، العدد3، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004، ص 312.

بحثت في تمويل المؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة ولقد هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الحقيقي للبنوك الكندية في دعم المشروعات الصغيرة كما جاءت كرد لادعاءات القطاع البنكي الكندي حول إيفاء حاجات هذه المشروعات، وقد أثبتت الدراسة أن القروض البنكية تمنح للمشروعات الناجحة بغض النظر كبيرة كانت أو صغيرة كما أن المشكلة الحقيقية للمشروعات الصغيرة في كندا ليست التمويل بل هي مشاكل أخرى مثل الضرائب،اقتصاد البلد والمنافسة.

إن الدراسات التي بحثت في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عديدة ،متنوعة وشاملة لجميع جوانب الموضوع. كما أن الدراسات التي تم عرضها لا تمثل سوى عينة صغيرة من هذه الدراسات التي يصعب حصرها .

الملاحظ من خلال الدراسات السابقة أنه يتم تناول أساليب التمويل التقليدية و الإسلامية كل على حدة رغم أن التجارب المتناولة تتمتع بنظام مالي موازي تمارس البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية نشاطها فيه جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية . و هذا ما حاولت الباحثة تداركه في دراستنا المتواضعة خاصة وأن المكتبة الجزائرية تفتقر إلى هذا النوع من المقاربات بين النظام التقليدي والإسلامي من جهة ، ومن جهة أخرى تعد الدراسة من الدراسات الأولى التي حاولت الاطلاع على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وربطها بأحد أهم المواضيع التي برزت على الساحة الاقتصادية الجزائرية وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها . كما تعد الدراسة أول خطوة حقيقية في البحث العلمي المرتبط بالواقع العملي –من خلال دراسة بنك البركة كنموذج – التي ستفتح أمامنا طريقه للتقدم فيه أكثر في دراسات مستقبلية.

خطة البحث و هيكله:

بهدف تناول مشكلة البحث بالتحليل والإلمام بمختلف جوانبها جاء البحث مقسما إلى أربع فصول، وهي كالتالي:

الفصل الأول: جاء الفصل الأول في ثلاثة مباحث استعرضت الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مناقشة إشكالية تحديد تعريف لهذا النوع من المؤسسات مبرزين أسباب التباين الحاصل في إيجاد تعريف موحد ، إلى جانب أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المشكلات التي تواجهها ، لنخلص في المبحث الأخير إلى أهمية التمويل في حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الثاني: و يتناول هذا الفصل أساليب التمويل التقليدية[*] للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلفة ومحاولة توضيح إيجابيات وسلبيات كل أسلوب ومدى تناسبه مع طبيعة و خصائص ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لنخلص في المبحث الثالث إلى تناول هذه الأساليب في

[*] لايقصد بالأساليب التقليدية أي القديمة ،لأنه توجد أساليب تمويل لم تظهر إلا حديثا مثل الرأس المال المخاطر و لكن تم استعمال هذا المصطلح لتمييزه عن أساليب التمويل الإسلامية .

الواقع العملي من خلال إدراج تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كنموذجين عن التجارب المتقدمة، أما مصر والأردن فتمثلان تجربة الدول النامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: في المقابل جاء الفصل الثالث موضحا لخصائص ومميزات أساليب التمويل الإسلامية المختلفة ومدى ملاءمتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تطبيق هذه الأساليب في الواقع العملي من خلال تناول تجربة كل من الأردن ،مصر و السودان. ولقد تم ترتيب هذه الأفكار من خلال ثلاثة مباحث.

– **الفصل الرابع:** يعد الفصل الأخير بمثابة فصل إسقاط و مقارنة الجوانب النظرية و التطبيقية التي تم تناولها في الفصول الثلاثة الأولى على مستوى التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتعرف على نقاط الاختلاف والتشابه . وقد استدعى ذلك تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، لخص أول مبحث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها التاريخي إلى جانب أهم المشكلات التي تواجهها ، ليأتي المبحث الثاني بمختلف أساليب التمويل التقليدية المتداولة في تمويل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وإلى أي مدى حققت هذه الأساليب نجاحا في تلبية احتياجاتها ،لنخلص في الأخير للتجربة الإسلامية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجربة بنك البركة الجزائري ومعرفة الحيز الذي تحتله صيغ التمويل الإسلامية في إطار تفعيل دور البنك الإسلامي الوحيد في الجزائر في مواكبة برنامج التنمية الجزائري و الذي يعول كثيرا على أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيقه.

لينتهي البحث بالخاتمة التي احتوت على مختلف النتائج المتوصل إليها والتي على ضوئها تم وضع مجموعة من المقترحات التي قد تساهم مستقبلا في حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في الجزائر أو في دولة أخرى ، كما أنها تفتح آفاق البحث في الإشكالية أو إحدى جزئياتها في الدراسات المستقبلية . وتبقى ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – بصفة عامة – وإشكالية تمويلها – بصفة خاصة– مجالا خصبا للبحث و الدراسة ،خاصة مع تزايد أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهذا ما أثار الكثير من النقاط حول الموضوع من طرف الباحثين الاقتصاديين والمختصين والمهتمين من طلبة علم الاقتصاد وغيرهم التي تعد بمثابة إشكاليات جديدة جديرة بالبحث فيها مستقبلا .

الفهرس.

العنـــــــــــوان	الصفحة
المقدمة	أ
أهمية الموضوع	أ
أسباب اختيار الموضوع	ب
مشكلة البحث	ب
فرضيات البحث	ج
الأهداف المرجوة	ج
المنهج المتبع	د
الدراسات السابقة	د
خطة البحث وهيكله	ز
الفصل الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهما في التنمية الاقتصادية.	1
المبحث الأول:أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	2
أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
1- في الدول المتقدمة	2
2- في الدول النامية	4
3-حسب بعض المنظمات والهيئات	6
ثانيا :معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
1- المعايير الكمية	8
2- المعايير الوصفية (الوظيفية)	13
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أهميتها والمشاكل التي تواجهما	14
أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
1- الملكية الخاصة من قبل شخص أو عدة أشخاص	14
2- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق	15
3- تميز فنون الإنتاج المستخدمة	15
4-اتساع انتشارها الجغرافي	17
ثانيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	17
1- تشغيل اليد العاملة	17

2- جذب المدخرات	19
3- تدعيم الصادرات	19
4- تحقيق التنمية الإقليمية و نشر الصناعة	20
5- دعم المؤسسات الكبيرة	20
6- المساهمة في البحث العلمي و التطور التقني	21
7- المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويعه	22
ثالثا: المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
1- المشكلات التمويلية	22
2- المشكلات الإدارية	23
3- المشكلات الفنية	24
4- المشكلات التسويقية	25
5- المشكلات الحكومية	27
6- نقص الخدمات العامة و البنية التحتية	28
المبحث الثالث: مفهوم التمويل و أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
أولا: مفهوم التمويل	29
ثانيا:أشكال التمويل ودورها في تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
1- أشكال التمويل من حيث المدة	31
2- أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه	32
3- أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله	32
الفصل الثاني : أساليب التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و واقعها العملي	37
المبحث الأول: المصادر الذاتية و السوق غير الرسمية بين إمكانيات وحدود تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	38
أولا:تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المصادر الذاتية	38
1- حدود الاعتماد على التمويل العائلي	38
2- التمويل عن طريق الاستغلال الأمثل لاختراعات وابتكارات المؤسسة	39
ثانيا:دور السوق غير الرسمية في تلبية احتياجات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
1- المرابون(تجار النقود)	41
2- مدينو الرهونات	42
3- إقراض التجار لزبائنهم	43
4- جمعيات الادخار و الإقراض الدوارة	43